

Distr.: General
7 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ٢٨-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكر

تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

سلّط اتفاق أكر الأضواء على دور الأونكتاد باعتباره جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وقد قام الأونكتاد، عن طريق ركائز عمله الثلاث، بتناول القضايا الناشئة والمشاكل القائمة منذ أمد طويل عند نقطة تلاقي التجارة والتنمية. وقد برزت بصورة واضحة في أعمال الأونكتاد منذ مؤتمر أكر الأزمة الاقتصادية العالمية، بالنظر إلى أن واضعي السياسات يحاولون فهم الأمور التي حدث فيها الخطأ والتخفيف من الأضرار المترتبة على الأزمة والسعي إلى سلوك طريق يقود إلى مسارات جديدة وأكثر استدامة في مجال التنمية.

وقد اتخذ الأونكتاد أيضاً تدابير شتى من أجل تعزيز فعاليته المؤسسية وتدعيم دوره وتأثيره الإنمائيين، وفقاً لاتفاق أكر. وقد أُتخذت في هذا الصدد إجراءات محددة، تتعلق على سبيل المثال بالتواصل والتعاون التقني والآلية الحكومية الدولية.

ويتيح هذا الاستعراض الفرصة للتفكير في التطورات الجديدة التي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على اتفاق أكر. وتتطلع الأمانة قُدماً إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق أكر تنفيذاً كاملاً في الوقت المتبقي قبل انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر، في ضوء التوجيه المقدم من الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية.

مقدمة

١- بعد انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر بفترة وجيزة، شهد العالم سلسلة من الأزمات التي توضح بصورة حيّة مدى الترابط العالمي. وقد هزّت هذه الأزمات البنية الاقتصادية العالمية في أساساتها، مما أدى إلى إجراء عملية تفكير كبيرة مستمرة في مسار النظام الاقتصادي العالمي مستقبلاً وكذلك، ترتباً على ذلك، بشأن الخطاب الإنمائي الأوسع نطاقاً. والرحلة التي قادت إلى أكرّا قد بدأت هي نفسها في جوّ بناء شهد التسليم بأن الأونكتاد ينبغي أن يكون أكثر استجابة وحركية في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات الجديدة والقائمة. ومن ثم فقد تمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر في تدعيم دور الأونكتاد وتأثيره في مجال التنمية وهو ما كان يمثل، بالنظر إلى الورا، هدفاً يتسم بالتبصر نظراً إلى شدة وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية اللاحقة. وفي هذا الصدد، كان من الواضح في المناقشات التي دارت في المؤتمر أنه يتعين إجراء بعض التحسينات على هذه المؤسسة وأن هذه الجوانب المؤسسية من اتفاق أكرّا، التي تركز ارتكازاً مُحكماً على طبيعة الأونكتاد بوصفه مركزاً للتفكير في التنمية، كان القصد منها تمكين الأونكتاد على نحو أفضل من الوفاء بمسؤولياته وولاياته الموضوعية عن طريق ركائز عمله الثلاث.

٢- ويُقصد بهذه الدراسة الاستعراضية أن تكون تفكيراً في التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق أكرّا وفرصة أمام الدول الأعضاء للنظر في التطورات الجديدة التي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على اتفاق أكرّا وتنفيذ الولايات التي تقررت في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر وذلك أثناء الفترة المتبقية حتى انعقاد المؤتمر القادم. ويجب أن يظل ما يقوم به الأونكتاد من عمل تحليلي وتعاون تقني مواكباً للتطورات وأن يبقى، وهذا أهم، وثيق الصلة باحتياجات البلدان المستفيدة وذلك خصوصاً بالنظر إلى الاضطراب الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل تقريباً وما أسفر عنه من تحديات تواجه التنمية، بما في ذلك الآثار المعاكسة المحتملة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وهكذا فإن هذه الدراسة الاستعراضية تمثل في هذا الصدد معلماً هاماً على طريق التطور المستمر للأونكتاد.

٣- وتقدم هذه الوثيقة تقريراً عن تنفيذ اتفاق أكرّا في الفترة المنقضية منذ مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر. وتيسيراً لنظر مجلس التجارة والتنمية في هذه الوثيقة فإنها قُسمت في هيكلها حسب المواضيع الفرعية المعروضة في اتفاق أكرّا. ويجري أيضاً في التقرير السنوي للأونكتاد تناول كثير من الأنشطة المضطلع بها منذ مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر. وتوجد إضافة لهذا التقرير تعرض على شكل صحيفة الولايات التفصيلية المقررة في اتفاق أكرّا والأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد تنفيذاً لهذه الولايات. ويقدم هذا التقرير أيضاً بعض الأفكار بشأن الطريق الممتد إلى الأمام حتى انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر.

أولاً - الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

٤- تتعلق الولايات المنصوص عليها في اتفاق أكرّا في إطار هذا الموضوع الفرعي بالتفاعل بين العولمة والترابط والتنمية على الصعيدين الدولي والوطني، ودور الأونكتاد باعتباره جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وتركز أعمال الأونكتاد في إطار هذا الموضوع الفرعي على تدعيم الاتساق في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة نحو النمو وذلك على الصعيد الدولي، واستراتيجيات بناء القدرات الإنتاجية على الصعيد الوطني.

٥- وقد برزت الأزمة الاقتصادية العالمية بروزاً واضحاً في أعمال الأونكتاد منذ اعتماد اتفاق أكرّا. وعلى سبيل المثال فإن تقرير الأمانة الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٩ عن الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظامية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف، والمعالجة المتعمقة للقضايا الواردة في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ يضعان الأونكتاد موضع الصدارة في موجة عالمية من الدعوة إلى إجراء إصلاح عميق لنظام الإدارة المالية والاقتصادية العالمية استجابةً للأزمة. وقد قابلت الدول الأعضاء كثيراً من أفكار الأونكتاد بالتقدير والتنويه باعتبارها "تستبق المشاكل قبل وقوعها"، وخاصة في الوقت الذي يحاول فيه واضعو السياسات فهم ما حدث من خطأ والتخفيف من الأضرار المترتبة على الأزمة والسعي إلى سلوك طريق يقود إلى مسارات إنمائية جديدة وأكثر استدامة.

٦- وقد عُرضت في طبعتي عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من تقرير التجارة والتنمية خيارات في مجال السياسات تتعلق بتعبئة الموارد من أجل التنمية، وكذلك بشأن أسباب الأزمة العالمية وتأثيراتها وأوجه الاستجابة الضرورية لها من حيث السياسات. فقد ناقش تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨ كيف يمكن استخدام التمويل والاستثمار وكذلك - في حالة البلدان المنكوبة بالفقر - المساعدة الإنمائية الرسمية بغية حفز الطاقات الإنتاجية أو قدرة اقتصادات البلدان النامية على عرض منتجات أكثر تطوراً في الأسواق العالمية، ولا سيما عن طريق التوسع في الصناعة التحويلية. وحلل تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ أسباب الأزمة وقدم توصيات من أجل إصلاح البنية المالية والاقتصادية الدولية وهيكل الإدارة. ومن الجدير بالملاحظة أن الطبيعة المتبصرة للعمل التحليلي للأونكتاد في هذا المجال تبرهن عليها حقيقة أن تقارير التجارة والتنمية المتتابعة الصادرة عن الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٥ قد ظلت تحذر من الاختلالات المتنامية في الحسابات الجارية ومما للمضاربة في العملات والسلع الأساسية من آثار ضارة على القدرة التنافسية للبلدان. وقد سعت تحليلات الأونكتاد على نحو متسق إلى

تسليط الضوء على الاتجاه الجوهري الأساسي نحو عدم الاستقرار وهو الأمر الذي يُحدثه نظام مالي لا يخضع للضوابط ولا للتنظيم وعلى عملية التصحيح التي تنتجها إليها لا محالة.

٧- وبالإضافة إلى مناقشات الخبراء الرفيعة المستوى التي دارت أثناء دورات مجلس التجارة والتنمية والتي أجراها اجتماع الخبراء المعني بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية، فإن هذا الاجتماع قد أفاد كمحفّل للمناقشات تستند إليه عملية رسم السياسات العالمية. ومن المسلم به على نطاق واسع أهمية تطوير القدرات الإنتاجية المحلية، والاستخدام الأمثل للموارد الخارجية من أجل التنمية الاقتصادية، واستقرار النظامين النقدي والمالي على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، ومنع حدوث أزمة للتنمية والنمو المستدامين. وقد روج هذا الاجتماع لتحسين فهم هذه القضايا، بما في ذلك أهمية التعاون في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على الصعيد الدولي بغية احتواء تدفقات رؤوس الأموال المتسمة بالمضاربة، وفعالية المعونة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل قطاع الهياكل الأساسية والقطاعات الإنتاجية، وأخيراً القدرة على تحمّل الديون في أعقاب الأزمة المالية.

٨- وقد قام الأونكتاد، وهو يساعد الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على مواجهة التحديات الصدمات الخارجية الحادة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، بانتهاج نهج استباقي في سبيل مواجهة التي تطرحها الأزمة العالمية على مسألة القدرة على تحمّل الديون. وتوجد تقارير، مثل التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية"، أو التقرير المقدم إلى الجمعية العامة عن آثار الأزمة المالية والاقتصادية على القدرة على تحمّل الديون، قد ساعدت البلدان النامية على تحسين وضعها من حيث الديون. وقد اعتمد الأونكتاد على عمله التحليلي في هذا المجال فقدم خدمات استشارية وقام بأنشطة في مجال بناء القدرات دعماً للبلدان المدينة في صياغة استراتيجيات بشأن الديون العامة التي يمكن تحمّلها واستراتيجيات التفاوض ذات الصلة.

٩- وقد واصل الأونكتاد تعزيز قدرة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على إدارة الديون عن طريق برنامج 'نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)'. وقد اختار حالياً سبعة وخمسون بلداً نامياً وبلداً يمر بمرحلة انتقالية استخدام البرنامج الحاسوبي لهذا النظام من أجل إدارة ديونها. وهذا يشمل ٢٠ بلداً من أقل البلدان نمواً ونصف جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد استفاد أكثر من ٦٠٠ موظف من موظفي الديون من أكثر من ١٠٠ نشاط من أنشطة بناء القدرات لبلدان محددة منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر. وقد أسفر هذا التدريب عن تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على تسجيل الديون ورصدها، وعلى الاضطلاع بعمليات إدارة الديون وإعداد تقارير وإحصاءات موثوقة بشأن الديون، وتحليل حوافز الديون بما يتماشى مع أفضل الممارسات ومع المعايير الدولية.

١٠- ومنذ اعتماد اتفاق أكرا تمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في العمل البحثي المتعلق بأقل البلدان نمواً في ترجمة الإطار التحليلي والتوجهات الاستراتيجية، القائمين على مفهوم تطوير القدرات الإنتاجية، إلى سياسات وطنية ودولية. وقد جرى خلال هذه الفترة الأخذ بأفكار بالغة الأهمية تشمل ما يلي: (أ) أهمية سياسات إدارة المعونة على مستوى البلد المتلقي لها باعتبار ذلك آلية عملية لزيادة فعالية المعونة؛ و(ب) طرح سياسات بديلة بشأن الاقتصاد الكلي في أقل البلدان نمواً؛ و(ج) فكرة الإدارة الجيدة للتنمية وكيف يمكن بناء القدرات الإنمائية للدولة في أقل البلدان نمواً؛ و(د) طبيعة السياسات الزراعية والصناعية الإنمائية في أقل البلدان نمواً. وستناول تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠ المقرر نشره قريباً، في تشرين الثاني/نوفمبر، بحث آليات الدعم الدولي في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية.

١١- وقد ركّز العمل البحثي المتعلق بأفريقيا على الصلات بين التجارة والتنمية، وبخاصة ما يلي: (أ) الأداء التصديري الأفريقي بعد تحرير التجارة، والسياسات التي يمكن أن تحسّن الأداء؛ و(ب) مدى التكامل الإقليمي من حيث التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهجرة العمالة داخل المنطقة الأفريقية، ومقترحات سياسات فيما يتعلق باستخدام التكامل الإقليمي من أجل التنمية. ويبحث تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠ التعاون بين الجنوب والجنوب والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية المتعلقة بأفريقيا.

١٢- وعرضت الأمانة أيضاً تحليلات وخيارات بشأن السياسات بغية تناول الاحتياجات الخاصة المعقدة والواسعة المدى والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليةً والهشة والصغيرة. وقد قدم الأونكتاد إسهامات جوهرية في سبيل تناول القضايا التي تهم الدول النامية الجزرية الصغيرة وذلك أثناء مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ولجنة السياسات الإنمائية ولجنة التنمية المستدامة. ويجري الآن أيضاً إعداد إسهامات من أجل الاستعراض الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتنفيذ استراتيجية موريشيوس المتعلقة بالدول النامية الجزرية الصغيرة. ويقدم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في إطار برنامج عمل ألماتي، ولا سيما في مجال تيسير التجارة، وكذلك عن طريق تقديم إسهامات منتظمة إلى التقرير السنوي المقدم من الأمين العام عن البلدان النامية غير الساحلية. كما يجري أيضاً القيام بعملية إعادة تحديد هوية البلدان الأخرى التي يمكن اعتبارها اقتصادات أخرى ضعيفة هيكليةً وهشة وصغيرة، والقصد من ذلك هو تحديث التصور المفاهيمي لهذه البلدان وتحديد هويتها.

١٣- وفي مجال التعاون الاقتصادي والتكامل فيما بين البلدان النامية، بعث الأونكتاد الحيوية في جهوده الرامية إلى تعزيز التكامل والتعاون الفعالين بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، على نحو يشمل جميع المجالات القطاعية للخبرة الفنية لدى الأونكتاد. وقد أسهم العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد والاجتماعات التي يعقدها في تحسين

إدراك وفهم الترابط الاقتصادي المتنامي فيما بين البلدان النامية وآثاره على استراتيجيات التنمية، والتكامل الإقليمي، والتعاون المتعدد الأطراف. وعلى سبيل المثال فإن الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين الجنوب والجنوب والتكامل الإقليمي قد ركزت على التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان النامية. واتفق الخبراء على أن التجارة المتنامية بين الجنوب والجنوب لها دور هام تؤديه في إتاحة فرص سوقية جديدة وكذلك في تهيئة بيئة أكثر دعماً يمكن أن تقوم البلدان فيها بتحسين فرص الدخول إلى الأسواق دون الإحلال بالدعم السياسي والمؤسسي الأوسع المطلوب للمساعدة في بناء القدرات الإنتاجية في هذا القطاع. وسلّم بأن الأونكتاد يتمتع بوضع جيد يمكنه من توفير الدعم في هذا الصدد.

١٤ - ويواصل الأونكتاد، تمثيلاً مع ولايته، تقديم مشورة متعمقة بشأن آفاق تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتعقيدات علاقاته مع الاقتصادات الأخرى في المنطقة. وقد مثل العمل البحثي وتحليل السياسات المضطلع بهما من جانب الأونكتاد بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة الذي مزقته الحروب الأساس الذي قامت عليه مداولات الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية كما أنهما حظيا بالتقدير من جانب الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الميدان. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الأمانة في هذا المجال قد حققت تقدماً ملموساً على الرغم من الأوضاع الصعبة القائمة. وعلى سبيل المثال فإن سلطة الجمارك الفلسطينية مزودة بنظام وقدرات من أعلى مستوى لكي تمارس كامل نطاق المهام الجمركية على نحو مماثل لأي دولة ذات سيادة. ويقوم أيضاً المستثمرون الوطنيون والأجانب الحاليون في الأرض الفلسطينية المحتلة بالاستفادة من استراتيجية "الرعاية اللاحقة" بغية الإسهام في نجاح استثماراتهم.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي

١٥ - تمثيلاً مع الولايات المنصوص عليها في اتفاق أكرا، فإن الأعمال التحليلية وأعمال بناء توافقات الآراء وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي قد أسهمت في النهوض بالتجارة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكذلك في القضاء على الفقر. وقد جرى التأكيد بوجه خاص على رصد وتقييم تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة، والاستراتيجيات الناجحة الرامية إلى التخفيف من تأثيرها الضار، ورعاية الانتعاش والنمو المستدام. وعلى سبيل المثال، فإن المداولات التي جرت في الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية المنشأة حديثاً هي وتقارير الأمانة المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أسهمت في زيادة فهم الأعضاء للآثار المترتبة على الأزمات ولنوع السياسة التجارية

والإجراءات المتصلة بالتجارة المطلوب لرعاية الانتعاش ولبناء القدرات بما يجعل من الممكن تحمل الصدمات المستقبلية فضلاً عن إيجاد فرص عمل وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية. وقد شدد الأونكتاد بصورة خاصة على ضرورة اتباع نهج جديدة لتوجيه الاقتصاد العالمي نحو النمو والتنمية المستدامة الأنظف بيئياً.

١٦- وفيما يتعلق بنواتج البحوث والعمل التحليلي في هذا المجال، ونشر نحو ٥٧ منشوراً ومادة تدريبية ودليلاً بشأن القضايا المعاصرة المتعلقة بالتجارة والتنمية وعُملت جميعها على الدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات المهتمة الأخرى. وقد نُظمت عدة اجتماعات، مثل دورات لجنة التجارة والتنمية، المنشأة حديثاً، واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعاتهم لسنة واحدة وهي اجتماعات أذكت الوعي بالاستراتيجيات الرامية إلى تناول الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتناول القضايا الأخرى المتصلة بالتجارة والتنمية فضلاً عن تحديد هذه الاستراتيجيات. وعلى سبيل المثال، فبالإضافة إلى تناول تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، نظرت لجنة التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٨ في الجوانب المتصلة بالطاقة من التجارة والتنمية، وناقشت في عام ٢٠٠٩ إسهامات السياحة في التجارة والتنمية. وأكدت الدول الأعضاء على الدور الهام الذي تقوم به لجنة التجارة والتنمية والتوقيت المناسب لمناقشتها المتعلقة بقضايا التجارة المعاصرة.

١٧- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية في هذا المجال من مجالات العمل، فإن نواتج عمل الأونكتاد في صورة الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات قد أفادت عدداً كبيراً من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى التجمعات الإقليمية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن ٥٢ بلداً إلى جانب ٢٤ بلداً من أقل البلدان نمواً قد تلقت دعماً مصمماً طبقاً لاحتياجات البلد. وعلى سبيل المثال فإن نيبال وأوغندا كانت كل منهما موضع استعراض لسياستها الوطنية المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة وطنياً في كل بلد بغية بحث الاستعراض المتعلق بالسياسات وإقراره. وزُودت رواندا بالدعم الفني في إعداد ومراجعة وإقرار إطار شامل للسياسة التجارية، بالإضافة إلى توصيات في مجال السياسات بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تدعم مشاركتها في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة الدولية. كما أن المساعدة التقنية التي قُدمت إلى الرأس الأخضر قد دعمت عملية التحول الهيكلي لهذا البلد عن طريق التخصص الاقتصادي والتصدير في مجال الخدمات.

١٨- وقام الأونكتاد، في أعماله الرامية إلى تعزيز المشاركة المفيدة من جانب البلدان النامية، وخصوصاً مشاركتها في نظام التجارة الدولية، بدعم هذه البلدان في عملية استعراض وصياغة السياسات التجارية وتناول التأثير الذي تعرض له التنمية نتيجة لمشاركة هذه البلدان في الترتيبات والمفاوضات التجارية المتعددة، ولا سيما (أ) جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية؛ و(ب) المفاوضات الإقليمية والأقليمية بما في ذلك اتفاقات

الشراكة الاقتصادية المعقودة بين مجموعة بلدان أفريقيا الكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية والاتحاد الأوروبي من الناحية الأخرى. وقُدمت إلى بابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش والصين مساعدة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق مثل الأفضليات التجارية وتسوية المنازعات والمعونة من أجل التجارة. كما قُدم دعم واسع النطاق من الأونكتاد إلى معظم البلدان النامية التي تمر بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك جميع أقل البلدان نمواً التي هي في طور الانضمام. وأدى الأونكتاد أيضاً دوراً نشطاً في مساعدة البلدان النامية على بحث طرق تعزيز مشاركتها في القطاعات الجديدة والحيوية للتجارة الدولية، بما في ذلك عن طريق تشجيع اتخاذ إجراءات بشأن الاقتصاد الإبداعي. وعلى سبيل المثال، قُدم الدعم إلى زامبيا والسنغال وموزامبيق في تطوير اقتصاداتها الإبداعية.

١٩- وفي مجال قوانين وسياسات المنافسة وتشريعات حماية المستهلكين، تمكنت عدة بلدان، بمساعدة فنية من الأونكتاد، من تحقيق تقدم هام في إعداد هذه التشريعات واعتمادها وتنقيحها وتنفيذها. فقد قامت مثلاً حلقة عمل وطنية بشأن مشروع قانون المنافسة في سان تومي وبرينسيبي بتيسير عملية مراجعة وإعداد مشروع القانون من أجل تقديمه لغرض اعتماده. وأُطلق أيضاً بصورة رسمية في عام ٢٠٠٩ برنامج جديد بشأن المنافسة لأفريقيا (برنامج المنافسة الجديد الخاص لأفريقيا) بغية مساعدة البلدان الأفريقية على تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية من أجل التنفيذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين. وواصل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة العمل كمحفل فريد تقوم فيه مؤسسات وخبراء المنافسة بمناقشة واستعراض وتطوير توافقات الآراء بشأن القضايا الرئيسية في هذا الميدان، مثل النهوض بأفضل الممارسات في مجال الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة والعلاقة بين المنافسة والسياسة الصناعية عند النهوض بالتنمية.

٢٠- ولتناول تأثير التجارة والتنمية على الحواجز غير التعريفية، قاد الأونكتاد مبادرة مشتركة بين الوكالات ترمي إلى تحديد الحواجز غير التعريفية وتصنيفها ورصد استخدامها وإلى إسداء المشورة إلى البلدان النامية بشأن كيفية الوفاء بهذه المعايير فضلاً عن الاستفادة من فرص المنافسة التي تتيحها أحياناً. وقد أدى هذا العمل أيضاً إلى ترويج مبادرات بشأن التعاون الدولي ترمي إلى الوفاء بهذه المعايير، بما في ذلك معايير المنتجات مثل تلك التي تؤثر على الزراعة العضوية المصدرة من صغار المزارعين الفقراء، ولاسيما في أفريقيا.

٢١- وقد قام الأونكتاد، في أعماله المتعلقة بالتجارة والتنمية المستدامة، بتعزيز قدرات البلدان على مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ وعلى استغلال الفرص المتاحة عند محور التقاء التجارة والبيئة والتنمية، بما في ذلك الزراعة العضوية والتجارة الأحيائية والوقود الأحيائي. وعلى سبيل المثال فإن مبادرة التجارة الأحيائية الصادرة عن الأونكتاد قد ساعدت المنتجين من جنوب أفريقيا على إكمال مجهود دام أربع سنوات لكسب موافقة الاتحاد الأوروبي على تصدير لب فاكهة البابواب الغنية غذائياً إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

وهذا الترخيص، الصادر في إطار اللائحة التنظيمية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأغذية الجديدة، قد أنشأ في الحال سوقاً تقدر قيمتها بـ ٥٠٠ مليون دولار للبابوب وولدت نمواً في الدخل للمنتجين.

٢٢- وعملاً بالولايات المنصوص عليها في اتفاق أكر المتصلة بالعمل المتعلق بالسلع الأساسية، قامت الأمانة بدعم أعمالها في هذا المجال بالنظر إلى أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى كثير من أنحاء العالم النامي. وقامت أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى عملها التحليلي، بتيسير عملية بناء توافقات الآراء بشأن السياسات الوطنية والدولية في مجالات المعادن والفلزات والطاقة، والسلع الأساسية الزراعية الرئيسية ذات الأهمية للبلدان النامية بغية تقديم توصيات بشأن الطرق التي يمكن بها للجهات صاحبة المصلحة أن تتعاون معاً في زيادة المكاسب إلى أقصى حد لصالح أضعف المشاركين في السوق. ومنذ عام ٢٠٠٨، نظمت الوحدة بنجاح اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن السلع الأساسية، كما نظمت مشاورات تضم جهات صاحبة مصلحة متعددة بشأن القطن والبن، والمتتدى العالمي للسلع الأساسية. وتمكّن مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو، الذي ييسر الأونكتاد أعماله، من أن يختتم بنجاح المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الدولي السابع للكاكاو في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٣- وفضلاً عن ذلك، فإن الأمانة - بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والشركاء - قد نفذت أنشطة مساعدة تقنية بشأن القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ترمي إلى (أ) تزويد المنتجين وواضعي السياسات بأدوات المعلومات الضرورية للاستجابة على أفضل نحو لإشارات السوق ومعايير المنتجات؛ و(ب) تناول قضايا الإدارة المستدامة والمنصفة لموارد الصناعات الاستخراجية؛ و(ج) تقديم المشورة والتدريب القائمين على البحوث إلى واضعي السياسات والمحللين من البلدان النامية بشأن جميع القضايا الرئيسية الحالية المتعلقة بالتنمية المرتكزة على السلع الأساسية. وعلى سبيل المثال، فإن أحد مشاريع التعاون التقني الرئيسية التي اضطلعت بها الوحدة قد أسهم في تحسين الأداء الزراعي للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية في منطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وذلك في سياق برنامج السلع الأساسية الزراعية المشترك لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، الممول من الاتحاد الأوروبي.

٢٤- ووفقاً لولايات الأونكتاد المتعلقة بالبلدان غير الساحلية، فإنه يدعم بنشاط الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل التغلب على المثالب الهيكلية التي تواجهها في ظل اقتصاد عالمي يتسم بطابع تنافسي على نحو متزايد. فإعلان إيزولويني، الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٩، قد قدمته مجموعة أساسية من هذه البلدان، مع قيام البرنامج الخاص التابع للأونكتاد والمتعلق بهذه المجموعة من البلدان بتقديم دعم أساسي. ويسلط هذا الإعلان الضوء على شواغل هذه البلدان، ويقدم توجيهاً واضحاً فيما يتعلق بالأنشطة التي يُضطلع بها في المستقبل القريب ويدعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الأونكتاد دعم المفاوضات الثلاثية

الجارية بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي بشأن عقد اتفاق مرور عابر. وبُدئ أيضاً في مبادرة بشأن المساعدة التقنية تهدف إلى "دعم قدرات البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وتحديثها".

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

٢٥- منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، استفاد أكثر من ١٤٥ بلداً من برامج الأونكتاد في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع. وقد أولي اهتمام خاص لتناول المشاكل الخاصة للقارة الأفريقية، حيث استفاد ٤٥ بلداً من أنشطة الأونكتاد في هذا المجال، كما استفاد منها ٣٦ بلداً من أقل البلدان نمواً و ٢٦ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية و ١٥ بلداً من الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٦- وبخصوص التحليلات المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، فإن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ الصادر عن الأونكتاد قد عكس الشواغل الإنمائية المتعلقة بالآزمات وركز على طرق توجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاعات الهياكل الأساسية والزراعة والتصنيع في أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا. وقد تناول تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ آثار الأزمة المالية والاقتصادية ودور الشركات عبر الوطنية في مجال الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. ووفقاً لولاية أكرا، يجري النظر في تقرير الاستثمار العالمي في الدورات السنوية لمجلس التجارة والتنمية منذ عام ٢٠٠٨. وقد جرى التنويه باختيار المواضيع لتقريري عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على أنه اختيار مناسب من حيث التوقيت وهام، ولا سيما في ضوء إسهام هذه المواضيع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، فقد وافقت وفود كثيرة في الدورة السادسة والخمسين للمجلس على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، ولكنها أعربت أيضاً عن أوجه قلقها بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يُحتمل أن تترتب على ذلك. وبوجه خاص يقوم الأونكتاد، بناءً على تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ - بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي - بوضع مجموعة مبادئ فيما يتعلق بالاستثمار الزراعي المسؤول لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

٢٧- وقد واصل الأونكتاد، في أعماله المتعلقة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية لبناء قدراتها المؤسسية بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُفذت عدة حلقات عمل وطنية بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، كما صدر في

عام ٢٠٠٩ دليل تدريبي جديد بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة مجلدات. وتحتفظ الأمانة أيضاً بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنترنت، مما يسمح للبلدان النامية برصد أدائها هي في مجال هذا الاستثمار.

٢٨- وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار الوطنية، تم الانتهاء من تسعة استعراضات لسياسات الاستثمار منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر (بوركينا فاسو، وبوروندي، وبيلاروس، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وسيراليون، وفييت نام، وموريتانيا، ونيجيريا). وقدمت الأمانة أيضاً مساعدة بخصوص المتابعة إلى عشرة بلدان في مجالات مثل (أ) الإصلاحات التنظيمية الوطنية (كولومبيا)؛ و(ب) اجتذاب المهارات (رواندا)؛ و(ج) تطوير نماذج قوانين الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية (سيراليون، وغانا، والمغرب)؛ و(د) ترويج القوانين المتصلة بالاستثمار (المغرب ونيجيريا)؛ و(هـ) أنشطة ترويج الاستثمار وتيسيره (إثيوبيا، وبنن، وبيلاروس، وزامبيا).

٢٩- وقد استفاد نحو ١٩٦ ١ موظفاً حكومياً من دورات تدريبية شتى نظمتها الأمانة، وفقاً لولايات الأونكتاد المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية، وذلك منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في أكرا، تناولت قضايا مثل الجوانب الأساسية لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإدارة منازعات الاستثمار، بما في ذلك المنازعات بين المستثمرين والدول. ويواصل الأونكتاد أيضاً العمل بوصفه مصدر المعلومات الرئيسي بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية بما لديه من قواعد بيانات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي واتفاقات التجارة الحرة وحالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٣٠- وقد قام الأونكتاد، في أعماله المتعلقة بترويج الاستثمار وتيسيره، بتنظيم حلقات عمل وجولات دراسية إقليمية ووطنية بشأن قضايا ترويج الاستثمار وتيسيره، بما في ذلك الإدارة السليمة الجيدة، شارك فيها أكثر من ٦٠٠ موظف من البلدان النامية. وقد أطلق الأونكتاد أيضاً في الآونة الأخيرة بوابته الإلكترونية للمستثمرين، وهي أداة كلية تهدف إلى تقديم حلول إلكترونية ذكية للحكومات فيما يتعلق بترويج واجتذاب الاستثمار لأغراض التنمية.

٣١- وتعزيزاً للبحوث والتحليلات بشأن جوانب التجارة والاستثمار من الملكية الفكرية، يُعد الأونكتاد تحليلاً مرجعياً فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والإنتاج المحلي للمواد الصيدلانية في البلدان النامية. كما قام، بالتعاون مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، بإطلاق سلسلة جديدة من موجزات السياسات تهدف إلى تقديم مقترحات ابتكارية ترمي إلى تنفيذ جدول أعمال الوايو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) بشأن التنمية.

٣٢- واستجابة لولاية جديدة وردت في اتفاق أكرا، وضع الأونكتاد برنامجاً جديداً بشأن أفضل الممارسات في مجال رسم سياسات الاستثمار يهدف إلى زيادة قدرة واضعي السياسات على ابتكار سياسات تهيئ الأوضاع اللازمة لجعل الاستثمار الأجنبي يلائم احتياجات التنمية

ويُسهم في استراتيجيات التنمية الوطنية. وتوجد دراسات حالات إفرادية أُعدت بشأن هذا الموضوع نُوقشت أثناء الجلسة الرفيعة المستوى المعنية بأفضل الممارسات في مجالات سياسات الاستثمار أثناء الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

٣٣- وعملاً بالولايات المنصوص عليها في اتفاق أكرأ والمتعلقة بتنمية المشاريع وتيسير نشاط الأعمال، عُقدت دورتان لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تنمية المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار مكنتا من تحديد العناصر الرئيسية لعملية فعالة لصياغة ورصد وتقييم أطر السياسات المتعلقة بإقامة المشاريع. وقد أنشئت مراكز جديدة تابعة لبرنامج تطوير المشاريع (إمريتيك) في إكوادور، وبيرو، وجمهورية ترانينا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، ونُظم ما مجموعه ١٥ حلقة عمل وثلاث دورات تدريبية إقليمية للمدرّسين بشأن هذا البرنامج. وتقدم العمل في تركيب برامج الربط بين جهات الأعمال وذلك في كل من الأرجنتين، وأوغندا، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية ترانينا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا. ويمكن ملاحظة تأثير البرامج كما يلي: ففي أوغندا على سبيل المثال، فإن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم التي شاركت في المرحلة التجريبية من البرنامج قد برهنت على تحقيق نمو يصل إلى ٤٦٠ في المائة، وزادت العمالة بما يصل إلى ١٠٠ في المائة وتحسّنت الكفاءة الإنتاجية.

٣٤- وفي مجال المحاسبة ومسؤولية الشركات، فإن كلاً من الدورتين السنويتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ قد تناولتا تأثير الأزمة المالية، وخاصة على تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد تعاون الأونكتاد أيضاً مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومع مبادئ الاستثمار المسؤول لاستضافة الحوار الأول الرفيع المستوى المعني بالبورصات المستدامة حيث بحث المشاركون شتى الطرق التي يمكن بها للبورصات أن تعزز الممارسات المستدامة في مجال نشاط الأعمال.

٣٥- وفي معرض تنفيذ الولايات المقررة في أكرأ بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، يواصل الأونكتاد تعزيز بحوثه وتحليلاته للسياسات بشأن القضايا المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وقد دَعَم رسم السياسات في هذه المجالات في البلدان النامية. ومنذ انعقاد مؤتمر أكرأ، تم الانتهاء من عدد من استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وذلك من أجل أنغولا وغانا وليسوتو وموريتانيا. ويجري حالياً القيام باستعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور. وقد صدر أيضاً في أيار/مايو ٢٠١٠ تقرير جديد بعنوان "تقرير التكنولوجيا والابتكار" يرمي إلى تناول القضايا المتعلقة بتحليل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويتناول تقرير هذا العام قضية الأمن الغذائي في أفريقيا ودور الابتكار والتكنولوجيا في تحسين الإنتاجية والإنتاج لدى صغار المزارعين.

٣٦- وفيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أُجري في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩ تقييم للاتجاهات التي ظهرت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بتوسيع إمكانية الوصل بشبكة الإنترنت على النطاق العالمي. وسُكِّس إصدار عام ٢٠١٠ من هذا التقرير للصلة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال والتخفيف من الفقر. وبالمثل، سيجري القيام بجهود مستمرة لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تدعيم إيجاد مؤشرات قابلة للمقارنة دولياً بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فضلاً عن أطرها التنظيمية بغية تيسير القيام بالمزيد من التجارة الإلكترونية والتجارة المتنقلة.

٣٧- ويقدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها المؤسسية وقدراتها المتعلقة برسم السياسات عن طريق التدريب والدعوة إلى السياسات. فقد قامت الأمانة منذ مؤتمر أكر بما يلي: (أ) نظمت خمس دورات تدريبية إقليمية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (تُعرف أيضاً باسم دورات P166) وذلك في إندونيسيا والبحرين وبيلاروس وكولومبيا ومصر؛ و(ب) دعمت قدرات أعضاء المعهد الافتراضي من ٥٤ جامعة في ٣٢ بلداً على القيام بالتدريس وبالبحوث المتصلين بالتجارة والتنمية؛ و(ج) درّبت أكثر من ٢٠٠٠ موظف في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة. وقد اتضح بصورة خاصة من التقييمات التي أُجريت بعد الدورات التدريبية هذه (P166) بستة أشهر، أن المشاركين والمشرّفين عليهم على السواء قد أشاروا إلى ظهور تأثير إيجابي على عمل المشاركين في سياق إعداد ورقات مواقف وجدول زمنية وطنية من أجل المفاوضات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإدماجه، وقضايا الامداديات (اللوجستيات) التجارية، في جملة من المجالات.

٣٨- وفي مجال تيسير التجارة، والنقل، والخدمات ذات الصلة التي تهم البلدان النامية، ركزت البحوث ونواتج التحليلات على مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك تكاليف النقل، ومحددات إمكانية وصول البلدان النامية إلى شبكات النقل البحري العالمية، ومعايير القياس المرجعي للمواني، والتحديات الذي يطرحه تغير المناخ. وقد عُقدت بنجاح عدة اجتماعات، بما في ذلك دورتان لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل وتيسير التجارة؛ ومحفل إشراك القطاع الخاص في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة؛ واجتماعان بشأن التحديات والفرص التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تحسين عمليات النقل العابر.

٣٩- وقد حقق برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) مزيداً من النجاح في تنفيذ النظم الآلية للبيانات الجمركية الرامية إلى تيسير التجارة وضمانها مع تعزيز الضوابط الجمركية في الوقت نفسه. وقد أطلق هذا البرنامج بصورة خاصة مشروعاً جديداً للتعاون الإقليمي مع أمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا يرمي إلى استحداث وتنفيذ نظام لرصد المرور العابر الدولي بين الدول الأعضاء في هذه الجماعة، مما سييسر تجارة البلدان غير الساحلية - وهو مشروع هو الأول من نوعه على نطاق العالم.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

٤٠ - سلّط اتفاق أكرا مرة أخرى الأضواء على دور الأونكتاد باعتباره جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وقد تناول الأونكتاد منذ مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر كثيراً من القضايا الناشئة - مثل الأزمات الغذائية والطاقة والمالية - عن طريق ركائز عمله الثلاث. ويؤدي تنفيذ عمليات التدعيم المختلفة لهذه المؤسسة والواردة في الموضوع الفرعي ٤ إلى تعزيز أعمال الأونكتاد مما يسهم في تدعيم دوره وتأثيره الإنمائيين، على النحو الذي تدل عليه سرعة الحركة التي اتسمت بها استجابة هذه المؤسسة - عن طريق ركائز عملها الثلاث - لبعض القضايا الجديدة والناشئة التي تهم الدول الأعضاء.

٤١ - وقد قامت الدول الأعضاء، عن طريق دورات مجلس التجارة والتنمية واللجان والفرقة العاملة ومشاورات رئيس مجلس التجارة والتنمية، بتقديم توجيه فعال بشأن التوضع الاستراتيجي للأونكتاد. وعلى سبيل المثال، ما فتئت الفرقة العاملة تقدم رقابة حكومية دولية على برامج الأونكتاد، بما في ذلك إجراء استعراضات للخطة البرنامجية المقترحة من الأونكتاد لفترة السنتين (في سياق الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة) والميزانية البرنامجية المقترحة. وقد قدمت مبادرة جديدة فيما يتعلق بإعداد الخطط البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣ تنطوي على القيام بتعاون وثيق بين الوفود المهتمة والأمانة، أثناء المشاورات غير الرسمية وفي الجلسات الرسمية للفرقة العاملة، بغية وضع مؤشرات جديدة للإنجاز ومقاييس جديدة للأداء وتحسين القائم منها. واضطلع أيضاً بعملية ترمي إلى دعم أداء الفرقة العاملة لمهامها أدت أيضاً إلى الاتفاق على مشروع اختصاصات لهذه الهيئة.

٤٢ - وبقية الأونكتاد بتنفيذ ولايته بشأن جعل القضايا المتعددة القطاعات من القضايا الرئيسية، فإن ذبوع السيط الذي اكتسبه وسط المناقشات المتعلقة بالأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية، قد مكنت الأمانة من مواصلة التوعية بشأن قضايا أخرى من بينها المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، والتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن اجتماع الخبراء المعني بإدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية قد نظر في أثر الأزمات العالمية على الوظائف التي تشغلها النساء وعلى التمكين للمرأة، وأكد على أنه يلزم إجراء مزيد من البحث في الصلات بين السياسة التجارية ونوع الجنس. وفيما يتعلق بالنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة، ضمن الأهداف الأخرى الممكن إنجازها، سيُدرج على جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية بند بشأن العمالة يقوم على أساس التحليلات الواردة في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠.

٤٣ - وفيما يتعلق بتعزيز الاتساق على صعيد المنظومة، شارك الأونكتاد بنشاط في تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" بوصفه الوكالة الرائدة في المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وتركز هذه المجموعة على ضمان أن تؤخذ في الحسبان على نحو وافي عند تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" القضايا المتعلقة بقطاعي التجارة والإنتاج وأن تؤخذ هذه القضايا في الحسبان كذلك عند قيام البلدان بوضع ما يخصها من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويجري تنفيذ برامج مشتركة مصممة في إطار المجموعة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وبقيادة الأونكتاد وذلك في الرأس الأخضر، ورواندا، وفييت نام، وموزامبيق.

٤٤ - أما إسهامات الأونكتاد في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فيمكن الاستدلال عليها من جميع المجالات القطاعية لخبرته الفنية، وقد أجرى مجلس التجارة والتنمية استعراضاً سنوياً للتقدم المحرز بشأن ذلك. وقد شملت هذه الإسهامات على سبيل المثال تقديم مداخلات إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، كما شملت تقديم إسهامات موضوعية في استعراض منتصف المدة وما بعد استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي.

٤٥ - ووفقاً للفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا، جرى تحويل فرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، ليصبح وحدة مستقلة بشأن السلع الأساسية تقدم تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام للأونكتاد. وتشتمل المبادرات الأخرى على عملية إعادة هيكلة لهذه الوحدة تهدف إلى تدعيم ملاءمتها وفعاليتها. ويوجد لدى الوحدة تأكيد واضح على البحث والتحليل اللذين ستصب نتائجهما في اجتماعاتها وفي برامج التعاون التقني.

ألف - البحث والتحليل

٤٦ - بخصوص ركيزة العمل المتعلقة بالبحث والتحليل، كانت التحليلات التي قام بها الأونكتاد والتوصيات السياسية الوقائية هي الأساس الذي قامت عليه المناقشات والمداولات الحكومية الدولية وقام عليها عمل واضعي السياسات على الصعيد الوطني. ووفقاً لولاية الأونكتاد المتمثلة في "استباق المشاكل قبل وقوعها" و"انتهاج الحلول الابتكارية"، أسهم الأونكتاد بنشاط في نقاش دولي مكثف بشأن كيفية الاستجابة للأزمات، وقام خصوصاً بإبقاء الاهتمام مركزاً على مصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. ودعماً لهايتي في أعقاب الزلزال الذي أصابها، نشر الأونكتاد موجزين من موجزات الدراسات دعا في أحدهما إلى إلغاء ديونها وأكد في الآخر على أهمية اتباع نهج جديد بشأن التعاون الدولي من أجل إعادة بناء هذا البلد.

٤٧- ومنذ عام ٢٠٠٨، نفذت الأمانة مقرر مجلس التجارة والتنمية (د ت إ-١٧) تنفيذاً أميناً. وقامت بترشيد برنامج المنشورات. وقد استلهمت أعمالها في هذا الصدد التوجيه المقدم من المجلس، عن طريق الفرقة العاملة، ولجنة المنشورات المنشأة حديثاً داخل الأمانة.

٤٨- والأونكتاد هو أيضاً في صدد تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالاتصالات - التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين - من أجل التوعية برسائله وعمله على نحو أكثر فعالية. وقد أُنْخِذت بالفعل مبادرات شتى تنفيذاً لهذه الاستراتيجية، بما في ذلك ما يلي: (أ) إنشاء مجلس تحرير لشؤون الاتصالات بغية تعزيز التوعية ودعم الاتصالات الداخلية؛ و(ب) الخروج بنواتج مستهدفة مثل موجزات السياسات من أجل واضعي السياسات وتكييف برامج التدريب تبعاً لاحتياجات العملاء؛ و(ج) توثيق التعاون مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومع وزراء الحكومات ومراكز الفكر والبحوث والجامعات ووكالات ترويج الاستثمار والشركاء المحليين والقطريين الآخرين من أجل توزيع منشورات الأونكتاد الرئيسية توزيعاً أكثر فعالية؛ و(د) إقامة بوابة للتعاون التقني على الموقع الشبكي ليسهل وصول المندوبين وعامة الجمهور إليها وتقديم معلومات حسب الموضوع وحسب البلد بشأن كل مشروع من مشاريع التعاون التقني.

باء - بناء توافقات الآراء

٤٩- بخصوص ركيزة عمل الأونكتاد المتعلقة ببناء توافقات الآراء، فإن إحدى الدفّعات الرئيسية في الجهود الرامية إلى زيادة فعالية ركيزة بناء توافقات الآراء قد انطوت على دعم المشاركة في عمليات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بلور مجلس التجارة والتنمية إسهامه في جدول الأعمال الذي يُعترم أن تتناوله الحكومات في الدوحة في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في قطر. وركزت الدورة التنفيذية التاسعة والأربعون للمجلس المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ على الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا الخاصة بأقل البلدان نمواً بغية الإسهام في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وستقوم الدورة التنفيذية الحادية والخمسون بالتركيز مرة أخرى على قضايا أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد فإن رئيس المجلس قد شارك، في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، في مداوالات الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية كما حضر، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، الاجتماعات الرفيعة المستوى الخاصة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٩، حضر رئيس المجلس أيضاً الجزء الرفيع المستوى من اجتماع لجنة التنمية المستدامة.

٥٠- وظلت الآلية الحكومية الدولية، في أعمالها، تقدم التوجيه والدعم بشأن المشاكل القائمة منذ أمد طويل والقضايا السياسية الاستراتيجية المتعلقة بالتجارة والتنمية. وعلى سبيل المثال، فإن الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية قد تناولت قضية التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك فإن الآلية الحكومية الدولية قد تناولت بصورة عاجلة القضايا الناشئة مثل الأزمة الغذائية والأزمة المالية وتقديم المساعدة إلى هايتي، وذلك عن طريق الدورات العادية لهذه الآلية ودوراتها التنفيذية والمشاورات المنتظمة التي يجريها الرئيس.

٥١- وقامت اللجنتان المنشأتان حديثاً وهما لجنة التجارة والتنمية ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية بعقد دورات سنوية لكل منهما منذ مؤتمر أكرأ. ونظرنا في مواضيع من بينها "القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية" و"هيئة بيئة تفضي إلى بناء القدرات الإنتاجية". وبدأ مجلس التجارة والتنمية ستة اجتماعات للخبراء متعددة السنوات وذلك بعد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر بشأن مواضيع تشمل السلع الأساسية والتنمية، والتعاون بين الجنوب والجنوب.

٥٢- وبُذلت أيضاً جهود لدعم مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في أنشطة بناء توافق الآراء. ففي عام ٢٠٠٩، نظم الأونكتاد ندوته العامة الأولى التي فُتح باب المشاركة فيها أمام منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وجهات أخرى صاحبة مصلحة. وعُقدت الندوة الثانية في أيار/مايو ٢٠١٠. كما أن الاجتماعات الحكومية الدولية المنتظمة التي يعقدها الأونكتاد، والتي يُفتح باب الاشتراك فيها أمام منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمركز لدى الأونكتاد، قد شهدت تشجيع المشاركة المباشرة من جانب جهات غير حكومية صاحبة مصلحة وذلك عن طريق مساهمات خبراء شتى أعضاء في حلقات نقاش.

جيم - التعاون التقني

٥٣- بخصوص ركيزة العمل الثالثة للأونكتاد المتمثلة في التعاون التقني، فإن متوسط أنشطة التعاون التقني المضطلع بها منذ عام ٢٠٠٨ قد بلغ ٣٨,٥ مليون دولار في العام. وفي عام ٢٠٠٩ على سبيل المثال، نفذ الأونكتاد نحو ٢٥٥ مشروعاً في أكثر من ٨٠ بلداً، فبلغ الإنفاق السنوي زهاء ٣٨,٨ ملايين دولار، أي بزيادة بنسبة ١,٣ في المائة عن عام ٢٠٠٨. وكان نصيب أقل البلدان نمواً ٤١ في المائة من هذه النفقات كل عام.

٥٤- ودعماً لتنفيذ اتفاق أكرأ، جرى الأخذ داخل الأمانة بتدابير شتى في مجال السياسات بغية تحسين إدارة وتنظيم التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، أصبحت لجنة استعراض المشاريع هي الآلية الرئيسية في الأمانة لتنسيق عمليات جمع الأموال وزيادة العمليات المشتركة بين الشعب ورصد تنفيذ عملية تجميع بنود جدول الأعمال في مجموعات بحسب مواضيعها،

وتيسير اشتراك الأونكتاد في الخطط القطرية للأمم المتحدة وفي الإطار المتكامل المحسن. وقدم الأونكتاد إسهامات هامة في هذا الصدد عن طريق البعثات التي أوفدها إلى بلدان الإطار المتكامل المحسن مثل أوغندا وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو. وقد أدى ذلك إلى صياغة مشاريع تقوم على مصفوفات العمل الخاصة بهذه البلدان. ويجري إعداد مشاريع أخرى مثل (أ) "إنشاء الوكالة الوطنية لترويج الاستثمار" و"تحديث الجمارك" في جزر القمر؛ و(ب) "تقديم الدعم إلى دائرة الجمارك في ملديف بغية رفع مستوى النظام الآلي للبيانات الجمركية" في ملديف؛ و(ج) "استعراض جدول أعمال الإجراءات الوطنية ذات الأولوية وقانون التجارة" و(د) "استعراض قانون تعريفات محطات الشحن الداخلية الجمركية وتعريفات الاستيراد" والأنشطة المتصلة بتيسير التجارة في فانواتو.

٥٥ - وبخصوص المعونة من أجل التجارة، اجتمع الأونكتاد ومنظمات عالمية وإقليمية تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ للتوصل إلى فهم بشأن كيفية التعاون على أفضل وجه بخصوص المبادرة المتطورة المتعلقة بتقديم المعونة من أجل التجارة. ويجري القيام ببحوث مشتركة مع هذه الوكالات. وبدأ الأونكتاد أيضاً تدريباً بشأن تقديم المعونة من أجل التجارة استفاد منها واضعو السياسات من البلدان النامية في عام ٢٠٠٨ بغية مساعدتهم على أن يفهموا على نحو أفضل المفاهيم والقضايا المعنية وبغية مساعدتهم على تسخير الاستراتيجيات الوطنية من أجل الاستفادة من هذه المبادرة.

خامساً - الاستنتاجات والنظر في آفاق المستقبل

٥٦ - عند تقييم تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا عن طريق ركائز عمله الثلاث، يكون من المهم الإشارة إلى أن فترة التقييم الحالية تمثل نقطة الوسط في فترة الولاية الراهنة. وعند نظرنا في آفاق المستقبل، ستواصل الأمانة العمل بشأن المجالات المحددة ذات الأولوية وتناول قضايا جديدة وناشئة أخرى ذات تأثير مباشر على التجارة والتنمية في الوقت المتبقي قبل انعقاد المؤتمر القادم. وسيقوم الأونكتاد، اعتماداً على ثروته الكبيرة من البحوث والتحليلات، بمواصلة استكشاف مسارات جديدة ومتسقة للتنمية. وسيكون هذا هو السياق الذي ستقوم الأمانة في إطاره، وهي تتطلع إلى مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر، بمواصلة أعمالها الرامية إلى التنفيذ الكامل للولايات المنصوص عليها في اتفاق أكرا وبصورة خاصة تكثيف جهودها في هذه المجالات بغية تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز تقديم المساعدة إلى جميع البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في معرض تصميم وتنفيذ سياسات نشطة ترمي إلى تدعيم القدرات الإنتاجية؛

(ب) تحديد مسارات إنمائية جديدة ستركز عليها جهود الأونكتاد الرامية إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرتين ١١ و ١٧٩ من اتفاق أكر، وتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) بناء قدرات قوية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية رعاية التنمية الاقتصادية المدفوعة بالتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في تحسين الرفاه الاجتماعي وأن تستجيب على نحو عملي ومنصف للحاجة التنموية إلى تحسين الأمن الغذائي والطاقي وإلى زيادة الكفاءة في الطاقة والتكيف مع تغير المناخ؛

(د) تكثيف المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نمواً، في دمج الشواغل المتعلقة بالتجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها المتعلقة بالحد من الفقر؛

(هـ) دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية دعماً أكثر فعالية بخصوص إدماج سياساتها المتعلقة بالسلع الأساسية وتنويع هذه السلع في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(و) الإسهام في الاستعراض العالمي لمبادرة المعونة من أجل التجارة في عام ٢٠١٠، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، من أجل المساعدة على أن تعمل هذه المبادرة بشكل أفضل وأن تحقق نتائج ملموسة؛

(ز) النظر في إدخال مزيد من التحسينات على الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وعلى سبيل المثال، يمكن للمجالات التي تستحق الاهتمام أن تشمل استعراض طرائق التوصل إلى استنتاجات متفق عليها في اللجان، وتعديل الجدول الزمني للجان، وزيادة التركيز على النتائج العملية في اجتماعات الخبراء، والنظر في الاستعاضة عن جلسات المجتمع المدني بدورات منتظمة للندوة العامة.